



عبد الوهاب محمد شمهان

لا يختلف اثنان أن محافظة إب هي اللواء الأخضر وأنها مهبط القلوب وسكون الروح وأن مدينة إب هي عاصمة السياحة اليمينية وأنها مهجة الروح، وأنها جنة جزيرة العرب إليها تطير أفواج العائلات العربية، تجذبها بساطة المكان وروعة جماله طبيعة زانها الله بجبالها ووديانها وهضابها، فهي جنة مفتوحة أينما ذهبت وجدت الراحة والأطمئنان، ومع ذلك تؤكد أننا أغفلناها من روح التنمية السياحية لولا جامعة إب التي لا زالت تذكر أن هنا مدينة للسياحة ولولا جهود عدد من أبنائها الأوفياء ومنهم الدكتور أمين جزيانن الذي بذل ويبدل قصارى جهده لكن الإمكانيات مفقودة فلا

مقر يعطى انطبعا راقيا عن السياحة ولا تجهيزات ولا وسائل تضاعف من النشاط وإن بذلت المحافظة جهوداً لكنها محدودة وتدخل في واجهة التقصير. إنها المدينة التي لو خضعت منشأتها السياحية عموماً أولاً للرقابة الذاتية والمخافة من الله وثانياً للرقابة المسئولة والصارمة من مكتب السياحة والتي لن تتم إلا بتوفر الإمكانيات وأولها القدرة على الحركة والقيام بالزيارات الميدانية وإجراء الرقابة والتفتيش على أوضاع تلك المنشآت وموظفيها الذين في بعضها يتحولون إلى دعاة شغب ومنهم - في منشآت أخرى - إخوة للضيعة لا يعرفون كيف يرضونه، يبذلون معه المستطاع بأدب

ولباقة وحسن تعامل ويعفوية كاملة وهؤلاء من يستحقون التقدير والتكريم كمنشآتهم النظيفة، أما المشاكسون فهم صورة حية لدواثة وسوء منشأتهم والدكتور أكثر دراية وعلماً. كما لا يختلف اثنان أن مدينة ذي السفال لا تضيئها منطقة فهي عمق السياحة لكن إهمال الدولة والحكومة والمحافظة لها جعلها في أسفل قائمة مدن اللواء الأخضر رعاية واهتماماً وأصبحت معالمها تدمر واحداً بعد الآخر ومنها مسجد علقمة (المدرسة) التي دمرها السلفيون ورحلوا وبحكم قضائي، ولم يصرخ أحد من الأحزاب الإسلامية أو التقدمية أو

الليبرالية ولم يكملوا الإعمار وتحول خشب صندوقها إلى مخزن في أحد البيوت ولا يعلم حتى الآن ما آل إليه، وهناك جد (عقد) مدينة التي بنته السيدة أروى بنت أحمد الصليحي والطريق المؤدية إلى جبلة وهي مدرج في جبل التعكر (نقيل كبير) من الاستهتار أن يكون ذلك الجسر من الحجارة طريقاً لبعض وسائل المواصلات. إنه الجهل وعفوية الامتلاك، إضافة إلى معالم أخرى ستأتي الأيام برصدها، وقد ذكر منها الدكتور عبدالرحمن حسن جارالله في كتابه (ذي السفال مدينة الآثار الإسلامية)، ومما ذكر الجامع الكبير

والمدارس الإسلامية في العهد الأيوبي، جزاه الله خيراً وما نحن اليوم نذكر عسى أن نجد عينا تقرأ وفكراً يستوعب الطلب ومسؤولاً أن التدمير المنهج إنما هو تدمير لتاريخ وهوية، فذي السفال هي مدينة سوسرية في عهدها الطبيعي ومدينة إسلامية إن وجدت الرعاية ومدينة سياحية لو عرجت نحوها وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي فهي المدينة التي تنقصها الخدمات وينقصها العمل وكم هي مدن الإبداع الرياني لذلك استنحت عاصمة السياحة.

مدير عام المتاحف:

22 متحفاً تعاني القصور والإهمال وبدون حماية أمنية



عدها 22 متحفاً مع الأخ عبدالمنان العبيسي مدير عام المتاحف بالهيئة العامة للآثار والمتاحف وما هي خطورة وضعها الحالي وماذا عن سرقة المتاحف ومنها متحف زنجبار وغيرها من القضايا في ثنايا الحوار التالي:

حوار/صادق هزبر

تعد المتاحف من أهم الأوعية الحافظة والعارضة لرمزية الهوية الحضارية لليمن.. بل أهم واجهات العمل السياحي، غير أن متاحفنا تعيش وضعاً صعباً وهشاً ومخيفاً من ناحية وضعها من حيث المباني غير الصالحة من جهة وعدم الحماية الأمنية والالكترونية وعدم جرد وتوثيق قطعها الأثرية من جهة أخرى، الثورة سياحة وتراث ناقش وضع المتاحف اليمينية البالغ

نحذر من نهب متاحفنا ونعلنها مدوية (آثارنا في خطر)

والبعض من القطع التي قام الأخ مدير عام الفرع بالاحتفاظ بها ونقلها قبل دخول أنصار الشريعة إلى أبين، الآن عدد من مقتنيات المتحف معروضة للبيع وهي لدى مجموعة من المواطنين ولكنهم يطالبون بمبالغ مالية مقابل تسليمها وتم الرفع من قبل مدير عام الفرع بصرف مبلغ ثلاثين مليون ريال من قبل الهيئة ووزارة الثقافة، رفعت مذكرة إلى رئاسة الوزراء من قبل معالي وزير الثقافة إلا أن وزارة المالية رفضت صرف المبلغ مقابل استعادة القطع الأثرية.

متحفنا تعز

وماذا عن وضع متحفنا تعز؟
- أما متحفنا صالة والعرضي بتعز إلى الآن لم يتم عمل دور استلام وتسليم بين مدير عام فرع هيئة الآثار بتعز السابق والمدير الجديد كما أنه لا توجد إحصائية بعدد القطع الأثرية في هذين المتحفين على الرغم من أن تعز تعيش نشاط العاصمة الثقافية لليمن.



بنيت حديثاً حميت كمتاحف وهي متحف ذمار ومتحف بينون بدمار أيضاً ومتحف زنجبار أبين الذي دمر أثناء أحداث أبين.

تعز الشروع

* هل هناك متحف في مأرب؟
- الحقيقة أن مأرب بحد ذاتها تعثر متحف مفتوح إلا أن هذه المحافظة لم يتم تشييد متحف فيها وفي السنوات السابقة كانت هناك محاولات لإنشاء متحف بدعم من الصندوق الاجتماعي وشركة التبغ ولأسف لم يستكمل المشروع وتعثر. وما هو مخزن أن القطع الأثرية التي تم العثور عليها من قبل البعثات مكدسة في المخازن وربما أن بعضها قد تلف.

صعوبات

* ما هي الصعوبات التي تواجهكم في عمل المتحف؟
المشاكل والصعوبات كثيرة ونحن نحاول قدر الإمكان تجاوزها بالتعاون مع قيادة الهيئة وسبق وأن تطرقنا إليها من قبل ولكن أكثر ما يؤرقنا هو عدم التجاوب معنا من الجهات الأخرى مثل وزارة المالية في المشاريع التي نطلب باعتماد مخصصات مالية لها كجرد القطع الأثرية وتوثيقها.

الاقتناء

* ماذا عن موضوع الاقتناء كيف يتم اقتناء ما بحوزة المواطنين من قطع أثرية؟
- تستقبل الهيئة العديد من القطع الأثرية والتراثية التي يقوم بعض المواطنين بإيصالها لكي يتم اقتناؤها ولدينا لجنة متخصصة من الأثريين هي التي تقوم بتقييم هذه القطع وفق أسس ومعايير عديدة.

إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجهنا أبرزها ضالة المبالغ العتمة للاقتناء تأهيك عن الروتين الممل والطويل عند عملية الصرف، فالمبلغ محتجز لدى وزارة المالية وتأخذ الوقت عند عملية الصرف ونظراً لذلك بعض المواطنين يجمعون عن الوصول إلى الهيئة نتيجة هذا الروتين والبعض الآخر يشترطون الدفع الفوري وبالتالي تذهب هذه القطع الأثرية إلى السمسارة وتجار الآثار.

ونحن طالبنا وزارة المالية بزيادة مخصصات الاقتناء حتى تتمكن من الحفاظ على تراثنا بالإضافة إلى صرف ولو جزء من هذه المخصصات عهداً على الهيئة لمواجهة الحالات التي لا تحتمل الانتظار ولكن لم نحصل على تجاوب.

متحف زنجبار

* ماذا عن متحف زنجبار؟
- بالنسبة لمتحف زنجبار الحقيقة أن هذا المتحف قد دمر بالكامل وكان من المتاحف النموذجية حيث تم تجهيزه بكل وسائل العرض والإمكانيات. وبالكتابة الكبرى أنه قد تم نهب أغلب محتوياته من القطع الأثرية



لا إحصائية لدينا بعدد القطع الأثرية وناشد المالية إنقاذ المتاحف

المتاحف والسلطة المحلية

* إلى أين وصلتكم في جرد متحف عدن، وكيف وجدتم التجاوب من السلطة المحلية؟

- متحف عدن كما هو معروف تعرض للسرقة في عام 2009م حيث تمت سرقة مجموعة كبيرة من العملات الذهبية النادرة ومنذ ذلك الوقت لم يتم جرد محتويات المتحف من القطع الأثرية وتم تحريم المخازن من قبل النيابة حتى يتم إجراء الجرد، وشكلت المحافظة لجنة للجرد ولكن لم تستطع هذه اللجنة استكمال العملية وتوقف عملها، وإلى الآن لم يتم الجرد وكانت النيابة قد أصدرت قراراً لإجراء عملية الجرد مكونة من السلطة المحلية في المحافظة والمركزية ممثلة بالهيئة العامة للآثار والمتاحف ولم تبشر هذه اللجنة عملها.

وتقدمنا بخطة لإجراء عملية الجرد تساهم فيه الهيئة والسلطة المحلية في المحافظة ووزارة الثقافة وقامت الهيئة بتوفير مساهمتها ولم يتم توفير مساهمة الوزارة والمحافظة برغم التزامهم المسبق برغم مخاطبة النائب العام للوزارة والسلطة المحلية بتوفير المخصصات المالية للجرد وبصورة عاجلة.

مناشدة

ومن هنا ناشد معالي الأخ وزير الثقافة الدكتور عبد الله عوبل والأستاذ وحيد علي رشيد محافظ

* هل لكم أن تحدثونا عن المتاحف وأوضاعها وعددها؟

- اهتمت الدولة بإنشاء العديد من المتاحف في المحافظات والمديريات حيث وصل عدد هذه المتاحف إلى ثلاثة وعشرين متحفاً ومخزناً، وتحتوي هذه المتاحف آلاف من القطع الأثرية بمختلف أشكالها وأنواعها والتي تحكي حضارة وفكر الإنسان اليميني القديم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لهذه المتاحف أن تعكس الحضارة اليمينية عبر التاريخ فالمباني الحالية لبعض المتاحف لا تصلح أن تكون مباني مخصصة لعرض القطع الأثرية بحكم شكل ووضع المتحف، كما أن المتاحف تعاني من قصور تتعلق بعدم وجود المعامل التي تستطيع القيام بتقييم المقتنيات التي تحتاج إلى صيانة، بالإضافة إلى افتقار هذه المتاحف إلى الحماية الأمنية والالكترونية.

كما أن جميع متاحفنا تعاني من الإهمال نتيجة عدم توفير الإمكانيات التي تؤهلها لأن تقدم خدمة لزوارها أسوة بالمتاحف العالمية، ونأمل من الدولة تولي جل اهتمامها بالمتاحف وتطويرها وانتشارها من الوضع الذي تعيشه.

* كم عدد المتاحف المفتوحة والمغلقة؟
- عدد المتاحف 22 متحفاً وكما ذكرنا سابقاً أن أوضاعها لا تسر ونحن غير راضين عنها على الإطلاق ولكن جوهر المشكلة في المتاحف هي الاعتمادات التي إن توفرت فسوف تقوم بعملها على الوجه الأكمل، وتؤدي الدور المناط بها خاصة وأن لدينا من الكوادر المدربة وذوي الكفاءة وعدد المتاحف المغلقة 19 متحفاً والمفتوح منها عدد 4، من هذه المتاحف متاحف تحت التجهيز مثل متحف الطويلة بمحافظة المحويت ومتحف عتق بمحافظة شبوة.

لا إحصائية

* ماذا عن عدد القطع الأثرية في المتاحف؟

- في الحقيقة نحن للأسف الشديد لا نملك أي إحصائية لمعرفة عدد القطع الأثرية في المتاحف والسبب أننا لم نتكمن من إجراء جرد لمحتويات هذه المتاحف، وقد قمنا بإعداد الخطط والبرامج لإجراء عملية جرد لهذه المتاحف وطالبنا وزارة المالية عدة سنوات باعتماد المبالغ الكافية لعملية الجرد ولكن دون جدوى فوزارة المالية في كل سنة لا توافق على رصد المبالغ التي نطلبها لإجراء الجرد في الوقت الذي تهتم هذه الوزارة بإجراء جرد للآثار والمكاتب والمعدات التي يمكن تعويضها أما الآثار فلن تستطيع تعويضها أو إعادتها بعد سرقتها أو خروجها خارج البلاد، ولم نقف مكتوفي الأيدي أو نستسلم بل طرقتنا أبواباً أخرى كي تساعدنا في عملية جرد المتاحف وخاطبنا الصندوق الاجتماعي وصادق وزير التراث والتنمية الثقافية ولأسف لم يوافق أي منهم، ونحن من هنا ناشد الإخوة في وزارة المالية وعلى رأسهم معالي الوزير لتفهم هذه المشكلة والتعاون معنا في الهيئة العامة للآثار والمتاحف بالتوجيه برصد المبالغ اللازمة لجرد المتاحف فنحن نخاف أن نجد متاحفنا والتي هي رمز لهويتنا قد سلبت ودمرت ونندم في الوقت الذي لا يعيد فيه الندم.